

في تصعيدها الأخير

هل ارتكبت تركيا جرائم حرب في سوريا

ما الأدلة؟

قسم الرصد والتوثيق - نورث برس



المقدمة

تستهتر تركيا من خلال قصفها بالطائرات المسييرة والأسلحة الثقيلة في حياة المدنيين في الشمال السوري، وتنتهك حقوق السكان من خلال هجماتها العشوائية، ويظهر ذلك في ما وثقناه بقسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس منذ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، إذ تسببت تركيا من خلال قصفها العشوائي بمقتل ٤٩ مدنياً وإصابة ١١٢ آخرين بينهم ٢٠ طفلاً و١٦ سيدة، وتنتهك الهجمات العشوائية التي تنفذها تركيا على الشمال السوري القانون الإنساني الدولي «قوانين الحرب» وترتقي لتكون جرائم حرب^١.

بالرغم من أن السلطات التركية تدعي أن هجماتها موجهة ونوعية وأنها تستهدف فقط العسكريين، إلا أن الضرر الذي يلحق بالمدنيين والبنى التحتية التي يعتمد عليها نحو ثلاثة ملايين شخص تؤثر على حياتهم وحقوقهم الأساسية مثل الوصول إلى المياه والغذاء والحق في عيش حياة كريمة وغيرها من الحقوق بشكل مباشر، عوضاً عن الضرر الجسدي والنفسي الذي يخلفه القصف وانعدام الاستقرار والأمن.

إن هذه الممارسات التي تنفذها تركيا هي انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما يعتبر مخالفة للمعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في حالة النزاع، وترتقي لتكون جريمة حرب، وتعتبر الإحصائية الصادرة عن قسم الرصد

١ فقدان امرأة حياتها وإصابة زوجها بقصف تركي على عين عيسى،

<https://com.npasyria/169482/>

والتوثيق في وكالة نورث برس دليل على أن تركيا لم تستهدف فقط المواقع العسكرية، إنما استهدفت الأعيان المدنية منها المشافي والمدارس والمعامل، كما وتعمدت بشكل ممنهج على تدمير البنى التحتية من محطات مياه وكهرباء وصوامع تخزين المحاصيل والمحطات النفطية والمنشآت الأخرى التي كانت تضمن حق السكان في عيش حياة كريمة.

إحصائية

بلغت حصيلة القصف التركي على مناطق شمال شرقي سوريا، بحسب ما سجله قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس منذ صباح يوم الخميس ٥ تشرين الأول/أكتوبر حتى الأحد ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٩ موقعاً، ٢٨ موقع منها بنى تحتية، ١٣٦ مواقع سكنية، ٣٣ مواقع عسكرية ٢٠ منهم للقوات الحكومية، ٧ مواقع أراضٍ زراعية، ٣ معامل صناعية، ١ مدرسة و ١ مشفى. واستهدفت هذه المواقع بـ ٢٨٨ ضربة، ٢٠٧ منها بالمدفعية والأسلحة الثقيلة، ٢٥ ضربة بالطيران الحربي، ٥٦ ضربة بالطائرات المسيّرات.

وبلغ عدد الضحايا ٢٤ شخصاً، قضى منهم ٩ شخصاً بينهم **امرأتين**، وأصيب ١٥ أشخاص شخصاً بينهم ٤ أطفال و٣ نساء، أما العسكريون فبلغ عددهم ٧٠ شخصاً قضى منهم ٣٩ وأصيب ٣١ آخرين ٣ بينهم من القوات الحكومية.

وتوزعت حصيلة القصف، على المدن التالية وأريافها، ٢٩ موقعاً في القامشلي و ٤١ في الحسكة و ٤٨ في ريف حلب الشمالي و ١٣ في ديرك و ٤٢ في عين عيسى و ٢٥ في كوباني و ٧ في منبج و ٤ في ريف تل أبيض الجنوبي شمالي الرقة.

تداعيات القصف التركي على السكان

تسببت تركيا بقصفها على شمال شرقي سوريا خلال يومين بخلق كارثة وأزمة ستظهر نتائجها على المدى الطويل، إذ إنها تسببت من خلال استهدافها للبنى التحتية بحرمان السكان من وصولهم لكافة مقومات الحياة الأساسية من ماء وكهرباء ومحروقات والغاز الطبيعي، إثر استهداف مصادر هذه المراكز الحيوية والتي سيستغرق أشهراً حتى تعود أجزاء منها للعمل. وتشهد معظم المدن في شمال شرقي سوريا، انقطاع الكهرباء والماء، إما بسبب استهداف محطات الكهرباء التي توفر الطاقة لعمل محطات المياه أو بسبب استهدافها، كما أن استهداف منشأة الغاز الوحيدة في المنطقة سيتسبب بحرمان السكان من الغاز لأشهر كونه تم استهداف العنفات الأساسية بشكل مباشر، عوضاً عن آبار ومحطات وخزانات النفط التي بلغ عددها أكثر من ١٠ مواقع تم استهداف معظمها لأكثر من مرة، وسيكون لاستهداف مصادر النفط هذا صعوبة في حصول السكان على المحروقات من أجل التدفئة للشتاء القادم، كما أن القصف بالطائرات الحربية على بعض المواقع في ريف ديرك تسبب بموجة نزوح للسكان منها، عوضاً عن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة جراء القصف، فإن السكان يعانون صعوبة في التنقل بين المدن، وستظهر آثار هذا القصف أيضاً على شكل أزمة اقتصادية تصعب الحياة على السكان والنازحين في مدن شمال شرقي سوريا.

وأفاد الخبير الاقتصادي خورشيد عليكا، لنورث برس، أنه على مستوى الاقتصاد الكلي، فستكون لهذه الهجمات آثار اقتصادية طويلة المدى على الحياة التنموية في المنطقة.

وقال عليكا إنه يمكن تقدير الخسائر الحالية المباشرة وغير المباشرة من القصف التركي بمئات الملايين من الدولارات، وهو ما يعني أن نصيب الفرد الواحد من الخسائر الاقتصادية بفعل القصف وتوقيف عجلة الاستثمار وزيادة معدلات البطالة، ستكون "باهضة جداً".

وستشهد الأيام القادمة نقصاً في ضخ وتوفير المياه في أغلبية الأحياء السكنية في المناطق المستهدفة وتقليل ساعات الكهرباء إلى مستوى صفر ساعة في أغلب المناطق، وستكون هناك أزمة غاز ومازوت وبنزين وخبز. وجمود في حركة السوق واستمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات وستكون لها آثار مباشرة على زيادة معدل الهجرة ونقص وتقليل المساعدات المقدمة إلى المخيمات وبالتالي ارتفاع معدل البطالة. وفقاً لـ "الباحث".

وعن آلية التعامل مع الهجمات التركية يقول عليكا، إنه "من الصعب جداً لمنطقة مثل الإدارة الذاتية أن تتعامل بمرونة مع آثار كل هذه الهجمات الوحشية المستمرة أو أن توفر البدائل لذلك".

الإطار القانوني

إن استهداف تركيا للبنى التحتية والأعيان المدنية يرتقي ليكون جريمة إبادة جماعية وذلك بحسب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية ووفق المادة 6 الفقرة (ج) والتي تنص على «إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً» يعد من جرائم الإبادة الجماعية، كما أن الممارسات التركية تندرج تحت العمل العدواني وذلك بحسب تصنيف المادة 5 من نظام روما الأساسي المعدل عام 2010 بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 المؤرخ 14 ديسمبر عام

١٩٧٤ أوضح أن صفة العمل العدواني تنطبق عند «قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف إقليم دولة أخرى بالقنابل أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى».

في سياق متصل يعتبر القانون الدولي أن (القصف عشوائي «محرّم» إذا كان يعالج عددا من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتمييز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم مركزا من السكان المدنيين أو الأعيان المدنية على أنها هدف عسكري واحد) وفق البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف -المادة ٥١-٥٠، وبالقياس فإن الدولة التركية تخرق القانون الدولي بعدم التقيد باعتماد التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية وتستهدف مدنيين محايدين لمجرد تواجدهم مع أحد ثبت انتمائه السياسي أو لدعمه غير العسكري لجهة ما، وهنا مسوغها لا يبيح لها ذلك فالتناسب بين الضرر والمنفعة غير متحقق البتة ولا يمكن شن هجمات وإزهاق حياة أبرياء، وتدمير مرافق حيوية عامة اعتمادا على ادعاءات ووشايات كيدية أو معلومات استخباراتية مغلوبة، دون التحقق والتثبت من مدى تشكيلها خطورة على الأمن التركي ودون إبلاغ حكومة دمشق باتخاذ ما يلزم من تدابير لتوقيف وتسليم المطلوبين كإجراء وقائي إن ثبت تورطهم في تهديد الأمن التركي.

ويعد استهداف المدنيين والبنية التحتية والمنشآت الحيوية بشكل متعمد جريمة حرب، وذلك بحسب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وفق المادة ٥٣ والمادة ٥٤ والبروتوكولين الإضافيين للاتفاق اللذان يحظران استهداف البنى التحتية.

مما لا شك فيه أن الهجمات المنفذة بأي وسيلة والتي تطال المدنيين والأعيان المدنية تعتبر محظورة كما جاء في المادة ٥١ من البروتوكول الأول والمادة ١٣ من البروتوكول الثاني

لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وأيضا تعتبر محظورة أي هجمات تطال الأعيان الضرورية لإبقاء السكان على قيد الحياة وفق المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المعتبرة في القانون الدولي الإنساني كمرجعية وإسناد، لكن الدولة التركية باستهدافها المتعمد و المستمر على الشمال السوري بحجة مكافحة الإرهاب تنتهك بشكل واضح وصريح هذه القوانين وتتسبب بحالة عدم استقرار في المنطقة.

التوصيات

إن استهداف تركيا للبنى التحتية في شمال شرقي سوريا يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ويتسبب في معاناة إنسانية كبيرة للسكان المدنيين. وعليه، فإنه على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات التالية:

- الدعوة إلى وقف فوري لكافة الأعمال العدائية في شمال شرقي سوريا، بما في ذلك استهداف البنى التحتية.

- إصدار قرار إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الانتهاكات التي تطال المدنيين في سوريا بعد عرض المسودة على التصويت والمناقشة وسماع الضحايا أو ذويهم وشهود عيان.

- تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لجمع الأدلة والتحقيق في انتهاكات تركيا للقانون الدولي الإنساني في شمال شرقي سوريا.

- فتح تحقيق دولي مستقل بشأن كل حادثة اعتداء من الدولة التركية نجم عنها مقتل مدنيين أو تضرر أعيان مدنية أو مرافق حيوية ليصار فيما بعد إلى إحالة الجرائم المرتكبة لمحكمة العدل الدولية أو محكمة الجنايات الدولية .

- تشكيل آلية دولية لمتابعة وتقصي الأوضاع الأمنية ميدانيا في شمال شرقي سوريا لاسيما من ناحية تسجيل الخروقات المرتكبة بواسطة الطيران المسير وقد يتخذ ذلك شكل نشر قوة دولية مرابضة لحفظ الأمن والسلم كما كانت مهام اليونيفل في لبنان.

- دعوة مجلس حقوق الإنسان للاضطلاع بمهامه وإرسال لجان متخصصة بمتابعة الحالة الحقوقية العامة في سوريا وما يشهده شمالها من انتهاكات جسيمة تطال الحق في التعليم والصحة والعمل، بالإضافة إلى توفير الدعم للمنظمات المحلية القائمة بالعمل المدني والحقوقى

- فرض عقوبات اقتصادية على تركيا لردعها عن مواصلة انتهاكاتها التي ترتكبها ضد سكان شمال شرقي سوريا منذ أكثر من ٦ أعوام.

- دعم جهود التنمية الاقتصادية في شمال شرقي سوريا لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

- الوصول بالضحايا وذويهم إلى الإنصاف القانوني وما يترتب عليه من جبر الضرر بدفع التعويضات المناسبة لهم ومحاسبة الدولة التركية بفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية.

- الدعوة لإقامة منطقة آمنة في شمال شرقي سوريا يحظر فيها الطيران برعاية أممية.

توثيقات

تؤكد الصور الواردة في الملف أن تركيا تستهدف من خلال قصفها البنى التحتية في شمال شرقي سوريا، والذي تسبب بأضرار تقدر بملايين الدولارات، عوضاً عن تداعياته على حياة سكان المنطقة الذين كانوا لا يزالون يعانون من القصف الذي حدث في آخر شهرين من العام الماضي ٢٠٢٢ حين استهدفت أيضاً البنى التحتية.

اسماء مواقع البنى التحتية التي تم استهدافها،(سد جل آغا«الجوادية»،خزانات نبط بالقرب من قرية كرادهلول بريف القامشلي، محطة آل قوس النفطية بريف القامشلي، محطة سعيدة النفطية بريف القامشلي، محطة الكهرباء المغذية لمدينة الحسكة، محطة تحويل المياه في الحسكة، محطة الكهرباء في القامشلي، محطة الكهرباء في مدينة عامودا، حقل عودة النفط بريف القامشلي، آبار نفطية بقرية تل خاتون بريف القامشلي، محطة الزرابية النفطية بريف القامشلي، آبار نبط في القحطانية بريف القامشلي، محطة كهرباء تقل بقل بدريك، مشفى كوفيد-١٩ في مدينة ديريك، منشأة الغاز الوحيدة في مدينة ديريك، مدرسة في قرية داد عبدال بريف الحسكة، معمل صناعة الثلج في قرية دمخية بريف القامشلي، معمل للبناء في ريف الحسكة، محيط مخيم واشوكاني لنازحي رأس العين، محطة الكهرباء عين عيسى، خزان مياه قرية فاطسة عين عيسى، صوامع قزعلي عين عيسى، محطة خانا سري للمياه ديريك، صوامع حبوب عامودا، مصفاة للبتروال بالقرب في السويدية، محطة توليد الكهرباء تربسبية، معمل للدهان في كوباني).

الموقع ١: مشفى في مدينة ديريك قصف بمسيرة تركية أدى إلى تدمير المشفى بالكامل.



الموقع ٢: محطة كهرباء القامشلي خرجت عن العمل بشكل كلي بعد أن قصفت بالمسيرة لثلاث مرات متتالية.



2 للمرة الثانية.. استهداف تركي لمحطة الكهرباء في القامشلي،

[/https://npasyria.com/169315](https://npasyria.com/169315)

الموقع ٣: منشأة السويدية للغاز وهي المنشأة الوحيدة في شمال شرقي سوريا, خرجت عن الخدمة بسبب قصف المسيرة.



الموقع ٤: محطة تحويل الكهرباء في مدينة عامودا, استهدفت بمسيرة وخرجت عن الخدمة.



الموقع 0: محطة كهرباء السد الغربي في مدينة الحسكة، خرجت عن الخدمة بسبب القصف التركي وتبعد عن الحدود السورية التركية بمسافة أكثر من ٤0 كم.^٣



3 مياه الحسكة: قصف تركي قطع الكهرباء عن محطة علوك,
[/https://npasyria.com/169449](https://npasyria.com/169449)

الموقع ٦: محيط مخيم واشوكاني الذي يقطن فيها نازحي سري كانيه «رأس العين» والذي يبعد عن الحدود بمسافة تقارب ٥٠ كم، واستهدفت نقطة خالية بالقرب من المخيم مما تسبب بانسحاب المنظمات الإنسانية وانتشار الخوف بين قاطني المخيم وحدوث حالة عدم استقرار، الصورة مصورة من داخل سور المخيم.



الموقع ٧: سد ناحية الجوادية, واقتصرت الاضرار على الماديات,
تم استهدافها بالمسيرة.



الموقع ٨: قصف بالطيران الحربي على مدينة كوباني ومعمل
للدهان فيها, اقتصرت الأضرار على الماديات.



الموقع ٩: استهداف مسيرة لحقل عودة النفطي بمسيرة في المرة الأولى وبطائرة حربية للمرة الثانية.



الموقع ١٠: خزان نفط تم استهدافه بطائرة مسيرة, في حقل عودة النفطي بريف القامشلي



الموقع ١١ : آبار نفط في ريف القامشلي بمطقة ترسيبية, تم
قصها بالمسيرة لعدة مرات.



الموقع ١٢ : أستهدف مسيرة سيارة كانت تقل مدنيين قتل
منهم اثنين وأصيب ا.



الموقع ١٣: قصفت مسيرة تركية مصفاة للبترول بريف مدينة ديريك.



الموقع ١٤: استهداف محطة تحويل الكهرباء في مدينة ترسببية, بريف القامشلي وخرجت المحطة عن العمل.



الموقع 10: محطة نفطية في القحطانية تابعة لحقل عودة بريف القامشلي.^٤



والجدير بالذكر أن الصور المرفقة تظهر أجزاء من الأضرار التي لحقت بهذه المواقع المذكورة، كما أن حجم الضرر وأعداد المواقع أكثر من المرفقة.^٥

4 ملايين الدولارات .. قيمة صيانة مغذي الشمال السوري بالغاز بعد تدميرها بقصف تركي، [/https://npasyria.com/169521/](https://npasyria.com/169521/)

5 لقصف التركي أخرج كافة محطات الكهرباء عن الخدمة،
[/https://npasyria.com/169540/](https://npasyria.com/169540/)

قسم الرصد والتوثيق - نورث برس

